



هل أجاز شيخ الإسلام الاحتفال بالمولد؟

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمُقَدِّي

Almagdy3@hotmail.com

في المسائل المختلفة، وهذا مخالف للأصل الذي ينبغي أن يتمسك به أهل الحق، وهو التعلق بالنص الشرعي من الكتاب وصحيح السنة الذي هو حجة في ذاته، بينما قول العالم تعوزه الحجة والدليل. وليس في ذلك انتقاص من شأن العالم، بل نقطع بأنه «ليس أحد من الأئمة - المقبولين عند الأمة قبولاً عاماً - يتعمد مخالفة رسول الله ﷺ في شيء من سنته؛ دقيق ولا جليل»^(١)، فضلاً عن أن يقصد إلى مخالفة كتاب الله عز وجل، وحاشاهم - رضي الله عنهم وغفر لهم -.

ولا شك أن «علماء الدين كلهم مجمعون على قصد إظهار الحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ، ولأن يكون الدين كله لله وأن تكون كلمته هي العليا، وكلهم معترفون بأن الإحاطة بالعلم كله من غير شذوذ شيء منه ليس هو مرتبة أحد منهم ولا ادعاء أحد من المتقدمين ولا من المتأخرين؛ فلهذا كان أئمة السلف المجمع على علمهم وفضلهم يقبلون الحق ممن أوردته عليهم وإن

أمر الله عز وجل عباده المؤمنين بأن يردوا كل تنازع في أصول الدين وفروعه إلى كتاب الله، وسنة نبيه ﷺ؛ وذلك في قوله سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]. والكتاب والسنة هما مصدرا الشريعة الإسلامية وفيهما ينحصر (النص الشرعي)^(٢).

ومعلوم أن فهم الكتاب والسنة وما تفرع عنهما من أحكام ليس متيسراً لكل أحد رغم حاجة المسلمين جميعاً إلى تصحيح معتقداتهم وعباداتهم ومعاملاتهم؛ ولذلك فقد امتن الله عز وجل على هذه الأمة بعلماء وفقهاء من الصحابة والتابعين وممن جاء بعدهم، بذلوا أعمارهم في فهم الكتاب والسنة وبيانها. ومع تطاول الأمد وتفتشي العصبية المذهبية والتحزب الممقوت، بدأ الناس يبتعدون شيئاً فشيئاً عن نصوص الوحيين من الكتاب والسنة، ويتعلقون بآراء العلماء والفقهاء وتحريراتهم

(٢) رفع الملام عن الأئمة الأعلام لشيخ الإسلام ابن تيمية (ص: ٨)، ط الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد - الرياض (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م).

(١) انظر: شرح القواعد الفقهية، أحمد بن الشيخ محمد الزرقا، ص ١٤٧، دار القلم - دمشق، ط الثانية (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م).

كان صغيراً، ويوصون أصحابهم وأتباعهم بقبول الحق إذا ظهر في غير قولهم»^(١).

ولا يخفى أن صحابة النبي ﷺ أوسع هذه الأمة علماً وأشدهم اتباعاً لأقوال النبي ﷺ وأفعاله، يقول ابن مسعود - رضي الله عنه - : «كَانُوا أَبْرَ هَذِهِ الْأُمَّةِ قُلُوباً وَأَعَمَّقَهَا عِلْماً وَأَقْلَهَا تَكَلُّفاً وَأَقْوَمَهَا هَدْياً وَأَحْسَنَهَا حَالاً، قَوْمٌ اخْتَارَهُمُ اللَّهُ لِصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ، فَأَعَرَفُوا لَهُمْ فَضْلَهُمْ وَاتَّبَعُوهُمْ فِي آثَارِهِمْ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا عَلَى الْهَدْيِ الْمُسْتَقِيمِ»^(٢).

ومع هذه المكانة الرفيعة والعلم الراسخ والاتباع الحسن، إلا أنه قد يقع من أحدهم خطأ في العلم أو العمل، فمتى استبان له ذلك الخطأ رجع؛ يقول ابن تيمية عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - : «... يَرْجِعُ عَنْ أَقْوَالٍ كَثِيرَةٍ إِذَا تَبَيَّنَ لَهُ الْحَقُّ فِي خِلَافِ مَا قَال، وَيَسْأَلُ الصَّحَابَةَ عَنْ بَعْضِ السُّنَّةِ حَتَّى يَسْتَفِيدَهَا مِنْهُمْ»^(٣).

ومن ذلك رجوع أبي بن كعب عن القول بعدم الغسل عند التقاء الختانين، ورجوع عمر عن القول بعدم جواز التيمم للجنب، ورجوع ابن عمر عن القول بوجوب الزكاة للولادة، ورجوع أبي هريرة عن القول بالاصيام لمن أصبح جنباً، ورجوع ابن عباس عن قوله بإباحة ربا الفضل، ورجوع عثمان عن قوله بأن المعتدة بالوفاة تعتد حيث شاءت، ورجوع أبي موسى عن قوله في رضاع الكبير^(٤).

فهذه المسائل ومثلها كثير تظهر رغبة المعتزك الفكري وأن الصحابة كانوا يتناصحون في المسائل الشرعية بغية اجتماع القلوب على الحق، «وَقَدْ كَانَ الْعُلَمَاءُ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ إِذَا تَنَازَعُوا فِي الْأَمْرِ اتَّبَعُوا أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩]، وَكَانُوا يَتَنَازَرُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ مُنَاطَرَةً مُشَاوِرَةً وَمُنَاصَحَةً وَرَبِّمَا اخْتَلَفَ قَوْلُهُمْ فِي الْمَسْأَلَةِ الْعِلْمِيَّةِ وَالْعَمَلِيَّةِ مَعَ بَقَاءِ الْأَلْفَةِ وَالْعِصْمَةِ

(١) الفرق بين النصيحة والتعيير لابن رجب الحنبلي (ص: ٨)، الناشر: دار عمار، عمان، ط الثانية (١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ م).

(٢) أخرجه ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢/ ٩٤٦، ٩٤٧)، ط دار ابن الجوزي - السعودية (الأولى، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م)، وذكره القرطبي في تفسيره (٦٠/ ١)، وروى نحوه أبو نعيم في «الحلية» (٣٠٥/ ١) من قول ابن عمر رضي الله عنهما، ويعزى أيضاً إلى الحسن البصري كما هو في «الشريعة» للأجري (٤/ ١٦٨٥) و(٥/ ٢٤٩٤)، ط دار الوطن - الرياض (الثانية، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م).

(٣) مجموع الفتاوى (٣٥/ ١٢٣).

(٤) انظر حكاية هذه الأقوال ودراساتها في كتاب: «المسائل التي حُكي فيها رجوع الصحابة» تأليف د. خالد البابطين.

وَأُخُوَّةَ الدِّينِ»^(٥).

ومع إقبال شهر ربيع الأول من كل عام، تطفو على السطح قضية الاحتفال بذكري المولد النبوي، وهي من جملة ما أحدثه الناس من البدع المنكرة المردودة؛ فهي بدعة محدثة في الدين اكتمل أركان الابتداع فيها من إحداث قرينة لم يشرعها الله ولا رسوله، وتخصيص يوم لإقامتها، وبها نوع مشابهة للمشركين، ولتفصيل هذه الجمل أقول:

أما الإحداث: فاعتبار زمن من الأزمان شعيرة دينية ينتدب الناس فيه للتقرب إلى الله إيجاباً أو استحباباً دون بيعة شرعية، فهو إحداث محرّم؛ يقول الله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

ومعلوم أن «الرسول ﷺ» لم يفعله، ولا خلفاؤه الراشدون، ولا غيرهم من الصحابة رضوان الله على الجميع ولا التابعون لهم بإحسان في القرون المفضلة، وهم أعلم الناس بالسنة، وأكمل حبا لرسول الله ﷺ ومتابعة لشرعه ممن بعدهم. وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٦)، أي: مردود عليه، وقال في حديث آخر: «عَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، وَعَصُوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ، فَإِنَّ كُلَّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»^(٧)،^(٨).

وأول من أحدث الاحتفال بالمولد النبوي هم بنو عبيد القداح (العبيديون)، الذين يُسمون أنفسهم الفاطميين^(٩)، وذلك في المائة الرابعة من الهجرة، حيث كان دخول العبيديين مصر سنة ٣٦٢ هـ.

قال المقرئ: «وكان للخلفاء الفاطميين في طول السنة أعيادٌ ومواسم، وهي: موسم رأس السنة، وموسم أول العام،

(٥) مجموع الفتاوى (٢٤/ ١٧٢).

(٦) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وفي رواية لمسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». قال النووي في شرح صحيح مسلم ١٦/ ١٢ (١٧١٨): «وَهَذَا الْحَدِيثُ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ قَوَاعِدِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ مِنْ جَوَامِعِ كَلِمَةِ ﷺ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ كُلِّ الْبِدْعِ وَالْمُخْتَرَعَاتِ».

(٧) أخرجه أحمد (١٧١٤٤) و(١٧١٤٥) ط الرسالة، وأبو داود (٤٦٠٧)، وابن ماجه (٤٣)، والترمذي (٢٦٧٦). وصححه شعيب الارناؤوط في تخريج المسند والابالبياني في السلسلة الصحيحة (٢٧٣٥).

(٨) انظر: رسالة «حكم الاحتفال بالمولد النبوي» للشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - (٩) وصفهم شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى (٢٥/ ١٢٧) بأنهم «مَنْ أَفْسَقَ النَّاسُ وَمَنْ أَكْفَرَ النَّاسُ... وَمِنْ الْمَعْلُومِ الَّذِي لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّ مَنْ شَهِدَ لَهُمْ بِالْإِيمَانِ وَالتَّقْوَى أَوْ بِصِحَّةِ النَّسَبِ فَقَدْ شَهِدَ لَهُمْ بِمَا لَا يَعْلَمُ». وقال أيضاً (٢٥/ ١٢١): «بَلْ مَا ظَهَرَ عَنْهُمْ مِنَ الزُّنْدَقَةِ وَالنَّفَاقِ وَمُعَادَاةِ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ دَلِيلٌ عَلَى بُطْلَانِ نَسَبِهِمُ الْفَاطِمِي؛ فَإِنَّ مَنْ يَكُونُ مِنْ أَقَارِبِ النَّبِيِّ ﷺ الْقَائِمِينَ بِالْخِلَافَةِ فِي أُمَّتِهِ لَا تَكُونُ مُعَادَاةً لِدِينِهِ كَمُعَادَاةٍ هَؤُلَاءِ».

ويوم عاشوراء، ومولد النبي ﷺ^(١).

فيظهر بهذا أنها حدثت في عصر الدولة العبيدية، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٢).

والمولد النبوي بدعة عند مَنْ يقول بجوازها، بله مَنْ يمنعه: قال ابن الحاج: «وَمِنْ جُمْلَةِ مَا أَحْدَثُوهُ مِنَ الْبِدَعِ مَعَ اعْتِقَادِهِمْ أَنَّ ذَلِكَ مِنَ أَكْبَرِ الْعِبَادَاتِ وَإِظْهَارِ الشَّعَائِرِ مَا يَفْعَلُونَهُ فِي شَهْرِ رَجَبِ الْأَوَّلِ مِنْ مَوْلِدِ وَفَدِّ احْتَوَى عَلَى بِدَعٍ وَمَحْرَمَاتٍ جُمْلَةً»^(٣).

وقال أبو شامة - رحمه الله - : (وَمِنْ.. ما ابتدع في زماننا من هذا القبيل: ما كان يُفعل بمدينة إربل - جبرها الله تعالى - كل عام في اليوم الموافق ليوم مولد النبي ﷺ من الصدقات والمعروف، وإظهار الزينة والسرور... إلخ)^(٤).

وذكر ابن النحاس من جملة ما ابتدع في المواسم والأعياد: «عمل المولد في شهر ربيع الأول»^(٥).

أما التخصيص: فقد خصصوا له اليوم الثاني عشر من ربيع، والشرعية قد نهت عن تخصيص يوم بتقريب إلا ما خصته الشرعية: فعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَا تَخْتَصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي، وَلَا تَخْصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي صَوْمٍ يَصُومُهُ أَحَدُكُمْ»^(٦).

ف «المفسدة تنشأ من تخصيص ما لا خصيصه له، كما أشعر به لفظ الرسول ﷺ، فإن نفس الفعل المنهي عنه، أو المأمور به، قد يشمل على حكمة الأمر أو النهي، كما في قوله: «خَالِفُوا الْمُشْرِكِينَ»^(٧). فلفظ النهي عن الاختصاص لوقت بصوم أو صلاة يقتضي أن الفساد ناشئ من جهة الاختصاص»^(٨).

أما التشبه: فقد قال ﷺ: «لَتَتَّبِعَنَّ سَنَنَ مَنْ قَبْلَكُمْ شَبْرًا بِشَبْرٍ، وَدِرَاعًا بِدِرَاعٍ، حَتَّى تَوَسَّلُوا جَعْرَ ضَبٍّ لَسَلَكْتُمُوهُ». قُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ: الْيَهُودُ، وَالنَّصَارَى. قَالَ: «فَمَنْ»^(٩).

(١) المواظ والاعتبار بذكر الخط والأثر (٢/ ٤٢٦). دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨)، وفي رواية لمسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ». قال النووي في شرح صحيح مسلم ١٦/ ١٢ (١٧١٨): «وَهَذَا الْحَدِيثُ قَاعِدَةٌ عَظِيمَةٌ مِنْ قَوَائِدِ الْإِسْلَامِ وَهُوَ مِنْ جَوَامِعِ كَلِمِهِ فَإِنَّهُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ كُلِّ الْبِدَعِ وَالْمُخْتَرَعَاتِ».

(٣) المدخل (٢/ ٢)، دار التراث.

(٤) الباحث على إنكار البدع والحوادث (ص: ٢٢)، ط دار الهدى - القاهرة (الأولى، ١٣٩٨ - ١٩٧٨).

(٥) تنبيه الغافلين (ص: ٣٢١).

(٦) أخرجه مسلم (١١٤٤)، والنسائي في «الكبرى» (٢٧٥١) و (٢٧٥٥)، وابن خزيمة (١١٧٦)، وابن حبان (٣٦١٢) و (٣٦١٣).

(٧) أخرجه البخاري (٥٨٩٢)، ومسلم (٢٥٩).

(٨) اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق العقل (١١٢/ ٢) بتصرف يسير.

(٩) صحيح البخاري (٣٤٥٦).

فالاحتفال بميلاد النبي ﷺ فيه تشبهه بالاحتفال بميلاد المسيح عيسى بن مريم - عليه السلام -، «وبقيمه المبتدعة على اعتبار أن محمداً ﷺ أجدراً وأولى بالكرام من عيسى - عليه السلام -، وفيه تشبُّد القوائد في مدح النبي ﷺ وإطرائه، مع ورود نهيه بقوله: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطَرَتِ النَّصَارَى ابْنَ مَرْيَمَ، فَإِنَّمَا أَنَا عَبْدُهُ، فَقُولُوا عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ»^(١٠)، فجَمَعُوا بين سيئتين: التشبه بالكفار والتشبه في الإطراء»^(١١).

فَعُلِمَ بهذا أن المولد النبوي من جملة البدع المردودة، ولأن البدعة ليست على حد سواء من حيث الرد؛ فقد قسم العلماء البدعة إلى حقيقية وإضافية:

فالحقيقية هي «الَّتِي لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهَا دَلِيلٌ شَرْعِيٌّ لَا مِنْ كِتَابٍ، وَلَا سُنَّةٍ، وَلَا إِجْمَاعٍ، وَلَا قِيَاسٍ، وَلَا اسْتِدْلَالٍ مُعْتَبَرٍ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ، لَا فِي الْجُمْلَةِ، وَلَا فِي التَّفْصِيلِ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ بِدْعَةً؛ لِأَنَّهَا شَيْءٌ مُخْتَرَعٌ عَلَى غَيْرِ مِثَالٍ سَابِقٍ»^(١٢).

أما الإضافية فهي «الَّتِي لَهَا شَائِبَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: لَهَا مِنْ الْأَدِلَّةِ مُتَعَلِّقٌ، فَلَا تَكُونُ مِنْ تِلْكَ الْجِهَةِ بِدْعَةً. وَالْأُخْرَى: لَيْسَ لَهَا مُتَعَلِّقٌ إِلَّا مِثْلَ مَا لِلْبِدْعَةِ الْحَقِيقِيَّةِ... أَيَّ أَنَّهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى إِحْدَى الْجِهَتَيْنِ سُنَّةٌ لِأَنَّهَا مُسْتَنَدَةٌ إِلَى دَلِيلٍ، وَبِالنِّسْبَةِ إِلَى الْجِهَةِ الْأُخْرَى بِدْعَةٌ لِأَنَّهَا مُسْتَنَدَةٌ إِلَى شُبْهَةٍ لَا إِلَى دَلِيلٍ، أَوْ غَيْرِ مُسْتَنَدَةٍ إِلَى شَيْءٍ».

وهذا التقسيم^(١٣) ينتج من النظر إلى البدعة وعلاقتها بالدليل الشرعي من جهة، ثم علاقتها بالعمل من حيث الالتصاق والانفراد من جهة أخرى.

فالحقيقية لا تستند إلى دليل معتبر، ولا إلى شبه دليل، لا في الجملة ولا في التفصيل. وأما الإضافية فلها نوع تعلق بالدليل الشرعي.

والحقيقية قد تنفرد عن العمل المشروع وقد تتصل به. وأما الإضافية فملتصقة بالعمل المشروع ومتداخلة معه في غالب أحوالها.

والبدعة الإضافية إذا التصقت بالعمل المشروع حتى أصبحت وصفاً له غير منفك عنه، فهذه تنتقل إلى بدعة

(١٠) صحيح البخاري (٣٤٤٥).

(١١) انظر: «الرد القوي على الرفاقي والمجهول وابن علوي» للشيخ حمود التويجري (ص: ٨٧)، بتصرف يسير.

(١٢) الاعتصام للشاطبي (١/ ٣٦٧)، دار ابن عفان - السعودية، الطبعة: الأولى (١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م)، بتحقيق: سليم بن عبد الهادي.

(١٣) حقيقة البدعة وأحكامها لسعيد بن ناصر الغامدي (٢/ ٧-١١) بتصرف، مكتبة الرشد - الرياض.

حقيقية: ذلك أن البدعة التي صارت وصفاً للمشروع بسبب التصاقها به، تكون قد أدت إلى انقلاب العمل المشروع إلى عمل غير مشروع، ويبين ذلك قوله ﷺ: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»^(١).

فمشروعٌ محبة النبي ﷺ وذكر سيرته وصفاته وأحواله، لكنها لما اختلطت بالأعمال المبتدعة كاتخاذ يوم مولده عيداً، وتخصيصه بنوع من الذكر المبتدع، والدعاء المحدث، وغير ذلك من البدع.. وصارت هذه البدع أوصافاً ملازمة للعمل المشروع، وطاغية عليه؛ أصبحت هذه البدعة حقيقية.

فالعبادات تكون خارجة عن أمر الشارع من ثلاثة أوجه: لكل وجهٍ منها حكمٌ يخصه:

الوجه الأول: أن تتفرد العبادة عن العمل المشروع فهي بدعة حقيقية مردودة.

الوجه الثاني: أن تلتصق البدعة بالعمل المشروع وتصير وصفاً له غير منفك عنه، كبدعة المولد، وهذه تكون في أصلها بدعة إضافية، لكنها انقلبت إلى بدعة حقيقية؛ لأنها صارت علماً على البدعة.

الوجه الثالث: أن تلتصق العبادة بالعمل المشروع ولا تصير وصفاً ملازماً له، كالجهر بالنية في الصلاة، وهذه بدعة إضافية يقبل من العبادة المشروع ويرد المبتدع.

فاذا تبين ذلك؛ فلا يحلُّ تحت وطأة ضغط الواقع وكثرة التلبيس والتشغيب على هذا الحكم البين، افتراض مقدمات وشرائط تؤمن من بيانه، أو افتراض ألفاظٍ مشتبهة تؤمن من ضرورة الجزم في رد المبتدعات، أو اتخاذ أسلوب الملاينة المجوز للبدعة بحجج ليست شرعية، لا سيما أن هذه البدعة استطير شررها وصارت علماً على الفعل المبتدع؛ فتعطل لأجلها الأعمال، ويجاهر بها، ويفعل فيها ما لا يفعل في الأعياد الشرعية؛ فوجب «رَفْعُ اللَّتْبَاسِ النَّاشِئِ بَيْنَ السُّنَنِ وَالْبِدَعِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَثُرَتِ الْبِدَعُ، وَعَمَّ ضَرَرُهَا، وَاسْتَطَارَ شَرُّهَا، وَدَامَ الْإِكْبَابُ عَلَى الْعَمَلِ بِهَا، وَالسُّكُوتُ مِنَ التَّأَخُّرِ عَنِ الْإِنْكَارِ لَهَا، وَخَلَفَتْ بَعْدَهُمْ خُلُوفٌ جَهْلُوا أَوْ غَفَلُوا عَنِ الْقِيَامِ بِفَرْضِ الْقِيَامِ فِيهَا؛ صَارَتْ كَأَنَّهَا سُنَنٌ مُقَرَّرَاتٌ، وَشَرَائِعٌ مِنْ صَاحِبِ الشَّرْعِ مُقَرَّرَاتٌ، فَاخْتَلَطَ الْمَشْرُوعُ بِغَيْرِهِ، فَعَادَ الرَّاجِعُ إِلَى مَحْضِ السُّنَّةِ كَالْخَارِجِ عَنْهَا»^(٢).

وبعد هذه المعاني المهمة في بيان هذه البدعة، ننظر في كلام ابن تيمية - رحمه الله - في مسألتين:

١- سَوَّقُ كَلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ - رحمه الله - الدال على بدعية المولد.

٢- قراءة نصوص مشتبهة لابن تيمية - رحمه الله - .

يقول - رحمه الله - عن اتخاذ مولد النبي ﷺ عيداً مع اختلاف الناس في مولده: «فإن هذا لم يفعله السلف، مع قيام المقتضي له وعدم المانع منه لو كان خيراً. ولو كان هذا خيراً محضاً، أو راجحاً، لكان السلف - رضي الله عنهم - أحق به منا، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله ﷺ وتعظيماً له منا، وهم على الخير أحرص. وإنما كمال محبته وتعظيمه في متابعتة وطاعته واتباع أمره، وإحياء سنته باطناً وظاهراً، ونشر ما بعث به، والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان. فإن هذه طريقة السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان»^(٣).

ويقول: «وَأَمَّا اتِّخَاذُ مَوْسِمٍ غَيْرِ الْمَوَاسِمِ الشَّرْعِيَّةِ كَبَعْضِ لَيَالِي شَهْرِ رَبِيعِ الْأَوَّلِ الَّتِي يُقَالُ إِنَّهَا لَيْلَةُ الْمَوْلِدِ، أَوْ بَعْضِ لَيَالِي رَجَبٍ، أَوْ ثَامِنِ عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ، أَوْ أَوَّلِ جُمُعَةٍ مِنْ رَجَبٍ، أَوْ ثَامِنِ شَوَّالٍ الَّذِي يُسَمِّيهِ الْجَهْلُ «عِيدُ الْأَبْرَارِ»؛ فَإِنَّهَا مِنَ الْبِدَعِ الَّتِي لَمْ يَسْتَحِبَّهَا السَّلَفُ وَلَمْ يَفْعَلُوهَا وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ»^(٤).

ويتضح هنا بجلاء موقف ابن تيمية - رحمه الله - من الاحتفال بذكرى المولد، فهو لم يفعله السلف؛ إذ هو من المواسم البدعية. ورغم هذا البيان، إلا أن بعض ذوي الأهواء تلقف بعض النصوص المشتبهة الواردة عن شيخ الإسلام وأراد أن يروج لبدعة المولد بزعمه أن شيخ الإسلام أجاز الاحتفال به، وهي دعوى ليست دقيقة ولا صائبة كما سيأتي إن شاء الله.

النصوص التي يستدل بها هؤلاء من كلام شيخ الإسلام:

- قال في «اقتضاء الصراط المستقيم»: «وإنما الغرض أن اتخاذ هذا اليوم^(٥) عيداً محدث لا أصل له، فلم يكن في السلف - لا من أهل البيت ولا من غيرهم - من اتخذه ذلك اليوم عيداً، حتى يحدث فيه أفعالاً. إذ الأعياد شريعة من الشرائع، فيجب

(٣) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٢٣، ١٢٤)، بتحقيق: ناصر عبد الكريم العقل، دار عالم الكتب - بيروت، الطبعة: السابعة، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

(٤) مجموع الفتاوى (٢٥ / ٢٩٨).

(٥) أي: يوم غدير خم.

(١) صحيح مسلم (١٧١٨).

(٢) الاعتصام للشاطبي، تحقيق الهلالي (١ / ٤١).

بفسادٍ لا صلاح فيه، مثل أن ينفقها في كتاب من كتب الفجور: من كتب الأسمار أو الأشعار، أو حكمة فارس والروم»^(٣).
فهذه ثلاثة مواطن من كلام شيخ الإسلام يتعلّق بها أهل الأهواء لترويج بدعتهم والتلبّيس على الناس بأن ابن تيمية يقول بجواز الاحتفال بالمولد وبأن فاعله مأجورٌ؛ لما له من حسنِ القصد والاجتهاد.

ولناقشة هذه النصوص المشتبهة، نقول ابتداءً: إن كلام شيخ الإسلام بشأن إثابة الواقع في الاحتفال بذكرى المولد النبوي لا يدل على مشروعية هذا الاحتفال؛ إذ قد صرح بأنه «قد يفعل الرجل العمل الذي يعتقده صالحاً، ولا يكون عالماً أنه منهي عنه، فيثاب على حسن قصده، ويُعفى عنه لعدم علمه. وهذا باب واسع. وعامة العبادات المبتدعة المنهي عنها، قد يفعلها بعض الناس، ويحل له بها نوع من الفائدة، وذلك لا يدل على أنها مشروعة، بل لو لم تكن مفسدتها أغلب من مصلحتها لما نهي عنها. ثم الفاعل قد يكون متأولاً، أو مخطئاً مجتهداً أو مقلداً، فيغفر له خطؤه ويثاب على ما فعله من الخير المشروع المقرون بغير المشروع، كالمجتهد المخطئ»^(٤).

كما صرح^(٥) في كلامه على مراتب الأعمال بأن العمل الذي يرجع صلاحه لمجرد حسن القصد ليس طريقة السلف الصالح، وإنما ابتلي به كثيرٌ من المتأخرين، وأما السلف الصالح فاعتناؤهم بالعمل الصالح المشروع الذي لا كراهة فيه بوجه من الوجوه، وهو العمل الذي تشهد له سنة رسول الله ﷺ، ثم قال: «وهذا هو الذي يجب تعلمه وتعليمه، والأمر به على حسب مقتضى الشريعة من إيجاب واستحباب»^(٦)، أضف إلى هذا أن نفس كلام شيخ الإسلام: «فتعظيم المولد واتخاذهُ موسماً قد يفعله بعض الناس ويكون له أجر عظيم لحسن قصده...»، إنما ذكره بصدد الكلام على عدم محاولة إنكار المنكر الذي يترتب عليه ما هو أنكر منه، يعني أن حسن نية هذا الشخص ولو كان عمله غير مشروع خيرٌ من إعراضه عن الدين بالكلية. وقال شيخ الإسلام أيضاً: «من كان له نيةٌ صالحة أثيب على نيته، وإن كان الفعل الذي فعله ليس بمشروع، إذا لم يتعمد مخالفة الشرع»^(٧).

(٣) السابق (٢/ ١٢٦).

(٤) السابق (٢/ ٢٩٠).

(٥) يراجع كلام الشيخ محمد بن إبراهيم آل الشيخ - رحمه الله - في ملحق رسالة «حكم المولد والرد على من أجازته».

(٦) اقتضاء الصراط المستقيم (٢/ ١٢٨).

(٧) السابق (٢/ ٢٥١).

فيها الاتباع، لا الابتداع. وللنبي ﷺ خطب وعهود ووقائع في أيام متعددة: مثل يوم بدر، وحنين، والخندق، وفتح مكة، ووقت هجرته، ودخوله المدينة، وخطب له متعددة يذكر فيها قواعد الدين. ثم لم يوجب ذلك أن يتخذ أمثال تلك الأيام أعياداً. وإنما يفعل مثل هذا النصارى الذين يتخذون أمثال أيام حوادث عيسى - عليه السلام - أعياداً، أو اليهود، وإنما العيد شريعة، فما شرعه الله اتبع، وإلا لم يحدث في الدين ما ليس منه. وكذلك ما يحدثه بعض الناس، إما مضاهاةً للنصارى في ميلاد عيسى - عليه السلام -، وإما محبةً للنبي ﷺ، وتعظيماً، والله قد يثيبهم على هذه المحبة والاجتهاد، لا على البدع - من اتخاذ مولد النبي ﷺ عيداً، مع اختلاف الناس في مولده - فإن هذا لم يفعله السلف، مع قيام المقتضي له وعدم المانع منه لو كان خيراً. ولو كان هذا خيراً محضاً، أو راجحاً، لكان السلف - رضي الله عنهم - أحق به منا، فإنهم كانوا أشد محبة لرسول الله ﷺ وتعظيماً له منا، وهم على الخير أحرص»^(١).

- وقال بعدها: «وإنما كمال محبته (الرسول ﷺ) وتعظيمه في متابعتة وطاعته واتباع أمره، وإحياء سنته باطنياً وظاهراً، ونشر ما بعث به، والجهاد على ذلك بالقلب واليد واللسان. فإن هذه طريقة السابقين الأولين، من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان. وأكثر هؤلاء الذين تجدهم حرصاً على أمثال هذه البدع، مع ما لهم من حسن القصد والاجتهاد الذين يرجى لهم بهما المثوبة، تجدهم فاترين في أمر الرسول عما أمروا بالنشاط فيه، وإنما هم بمنزلة من يحلي المصحف ولا يقرأ فيه، أو يقرأ فيه ولا يتبعه، وبمنزلة من يزخرف المسجد ولا يصلي فيه، أو يصلي فيه قليلاً...»^(٢).

- وقال أيضاً: «فتعظيم المولد، واتخاذهُ موسماً، قد يفعله بعض الناس، ويكون له فيه أجر عظيم لحسن قصده، وتعظيمه لرسول الله ﷺ، كما قدمته لك أنه يحسن من بعض الناس، ما يستقبح من المؤمن المسدد. ولهذا قيل للإمام أحمد عن بعض الأمراء: إنه أنفق على مصحف ألف دينار، أو نحو ذلك. فقال: دعهم، فهذا أفضل ما أنفقوا فيه الذهب، أو كما قال. مع أن مذهبه أن زخرفة المصاحف مكروهة. وقد تأول بعض الأصحاب أنه أنفقها في تجويد الورق والخط. وليس مقصود أحمد هذا، إنما قصده أن هذا العمل فيه مصلحة، وفيه أيضاً مفسدة كره لأجلها. فهؤلاء إن لم يفعلوا هذا، وإلا اعتاضوا

(١) اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم (٢/ ١٢٣).

(٢) السابق (٢/ ١٢٤).

فكلامُ شيخ الإسلام هنا لا يدل بحالٍ على تجويز بدعة الاحتفال بالمولد النبوي.

والمستدلُّ بكلام شيخ الإسلام يُجاب عليه من وجهين:
الأول: أن كلام شيخ الإسلام ابن تيمية إنما هو في حق مَنْ فعله جاهلاً، قال الشيخ عبد العزيز بن باز: «والشيخ تقي الدين أحمد بن تيمية رحمه الله ممن يُنكر ذلك (الاحتفال بذكرى المولد النبوي) ويرى أنه بدعة. لكنه في كتابه (اقتضاء الصراط المستقيم لمخالفة أصحاب الجحيم) ذكر في حق مَنْ فعله جاهلاً، ولا ينبغي لأحدٍ أن يغترَّ بمن فعله من الناس أو حبَّذ فعله أو دعا إليه... لأن الحجة ليست في أقوال الرجال، وإنما الحجة فيما قال الله سبحانه أو قاله رسوله ﷺ أو أجمع عليه سلف الأمة»^(١).

الثاني: أن كلام الشيخ - رحمه الله تعالى - في هذه الجمل الثلاث مُفسَّرٌ بكلامه الذي مرَّ بنا قريباً وبغيره مما قرَّره في كتبه المختلفة من أن «سائر الأعياد والمواسم المبتدعة من المنكرات المكروهات، سواء بلغت الكراهة التحريم أو لم تبلغه»^(٢)، ويقول أيضاً: «ما أحدث من المواسم والأعياد فهو منكر وإن لم يكن فيه مشابهة لأهل الكتاب»^(٣)، ويقول أيضاً: «إن من ندب إلى شيء يتقرب به إلى الله أو أوجبه بقوله أو فعله من غير أن يشرعه الله فقد شرع من الدين ما لم يأذن به الله، ومن اتبعه في ذلك فقد اتخذ شريكاً لله شرع له من الدين ما لم يأذن به الله»^(٤)، ويقول: «إن من أطاع أحداً في دين لم يأذن به الله من تحليل أو تحريم أو استحباب أو إيجاب فقد لحقه من الذم نصيب»^(٥).

ومن تأمل هذه الجمل من كلام شيخ الإسلام أبي العباس - رحمه الله تعالى - وجد أنَّ فيها تفسيراً لما جاء في كلامه من رجاء المثوبة والأجر العظيم للذين يتخذون المولد عيداً ويعظمونه. وكيف تُرجى المثوبة والأجر العظيم للذين لم يحققوا شهادة أن محمداً رسول الله وكان عملهم مخالفاً لهدي رسول الله ﷺ، وما كان عليه الصحابة والتابعون وتابعوهم بإحسان، هذا بعيد جداً والله أعلم^(٦).

(١) مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز (٩ / ٢١١)، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم (٨٢ / ٢).

(٣) السابق (٨٢ / ٢).

(٤) السابق (٨٤ / ٢).

(٥) السابق (٨٤ / ٢).

(٦) ينظر: الرد القوي على الرافعي والمجهول وابن علوي للشيخ حمود بن عبدالله التويجري (ص: ٢٢٥ و ٢٢٦)، مطبوع ضمن مجموعة رسائل في حكم الاحتفال بالمولد النبوي، دار العاصمة - السعودية.

وأنبه هنا إلى أن دين الإسلام يقوم على أصلين عظيمين:
الأول: أن يكون العمل خالصاً لله تعالى.

الثاني: موافقة الشرع بمتابعة النبي ﷺ.

قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا﴾ [الكهف: ١١٠].

يقول ابن قيم الجوزية - رحمه الله - : «هذا هو العمل المقبول، الذي لا يقبل الله من الأعمال سواء، وهو أن يكون موافقاً لسنة رسول الله ﷺ، مُراداً به وجهه الله»^(٧).

ويقول ابن كثير - رحمه الله - في تفسير قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَلَئِنْ قُلْتُمْ إِنَّكُمْ مَعْبُوثُونَ مِنْ بَعْدِ الْمَوْتِ لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ مُبِينٌ﴾ [هود: ٧]: «وقوله: ﴿لِيَبْلُوَكُمْ﴾ أي: لِيُخَبِّرَكُمْ ﴿أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ ولم يقل: أكثر عملاً بل ﴿أَحْسَنُ عَمَلًا﴾، ولا يكون العمل حسناً حتى يكون خالصاً لله عز وجل، على شريعة رسول الله ﷺ. فمتى فقد العمل واحداً من هذين الشرطين بطل وحيط»^(٨).

وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»^(٩).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : «وَدَيْنَ الْإِسْلَامِ مَبْيُتٌ عَلَى أَصْلَيْنِ: أَنْ نَعْبُدَ اللَّهَ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنْ نَعْبُدَهُ بِمَا شَرَعَهُ مِنَ الدِّينِ»^(١٠).

وهذان الشرطان هما عماد الاعتصام بالكتاب وعليهما مدار الاستمسك بالعمروة الوثقى: ﴿وَمَنْ يُسَلِّمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدْ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ وَإِلَى اللَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾ [لقمان: ٢٢].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال، وتقديم ذلك عليها، هو من فعل المكذِّبين للرُّسل، بل هو جِمَاعُ كُلِّ كُفْرٍ؛ فَإِنَّ اللَّهَ أَرْسَلَ رُسُلَهُ، وَأَنْزَلَ كِتَابَهُ، وَبَيَّنَّ أَنْ الْمُتَّبِعِينَ لِمَا أَنْزَلَ هُمْ أَهْلُ الْهُدَى وَالْفَلَاحِ، وَالْمُعْرِضِينَ عَنْ ذَلِكَ هُمْ أَهْلُ الشَّقَاءِ وَالضَّلَالِ»^(١١).. والحمد لله رب العالمين.

(٧) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة (٨٢ / ١)، ط دار الكتب العلمية - بيروت.

(٨) تفسير ابن كثير، دار طيبة (٤ / ٣٠٨).

(٩) متفق عليه: أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).

(١٠) مجموع الفتاوى (١ / ١٨٩).

(١١) درء تعارض العقل والنقل (٥ / ٢٠٤)، الناشر: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط الثانية (١٤١١هـ - ١٩٩١م)، بتحقيق: د. محمد رشاد سالم.